

* السياسة الضريبية في العراق ومتطلبات الإصلاح

بسمان عبدالمنعم جمال الدين النوري

سراء سالم داؤد الجرجوسي

قسم علوم المالية والمصرفية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، موصل - العراق.

المستخلص

السياسة الضريبية الناجحة والفعالة تعتمد على مجموعة من القواعد الرئيسية وتلتزم بها بعيدة عن التخمين والعشوائية، لابد من وضع نظام ضريبي فيه الوضوح في تحديد الاولويات للأهداف ترتبط مع الواقع الاقتصادي والاجتماعي والمالي والاهم من ذلك وجود توليفيه متناسبة ومتناسقة بين الاهداف السياسة الضريبية والسياسات الاقتصادية الاخرى.

يهدف البحث الى تحليل الإيرادات الضريبية بشقيها المباشرة وغير المباشرة مع بيان حجم كل منهما خلال فترة الدراسة والوقوف على معوقات تعظيم الضرائب سواء أكانت مباشرة أم غير مباشرة، ولقد تم تحليل بيانات الإيرادات الضريبية في العراق من (١٩٩٥-٢٠١٩م).

وتوصلت الدراسة إلى استنتاجات عدة كان من اهمها عدم وجود توجيه وتخطيط فعالين، فضلاً عن غياب التناسق والملاءمة بين السياسة الضريبية والسياسة الاقتصادية والمالية، بحيث يحقق نجاح السياسة الضريبية، بل كان الاعتماد الرئيس على الإيرادات النفطية فحسب، واهمال دور الإيرادات الضريبية في الموازنة.

وتوصي الدراسة بالسعي الى تغير في الهيكل الضريبي واصلاحه من خلال خلق ضرائب جديدة، وكذلك اصلاحات تتمثل بألية الجباية وتجاوز مسألة الفساد ولاسيما في المنافذ الحدودية وخلق ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة التلوث، واللتين تحققان حصيلة وفيرة جداً من الإيرادات الضريبية في ظل ظروف العراق الاقتصادية، فضلاً عن إعادة العمل بالضريبة الجمركية، لكون الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل أساس على استيراد كافة السلع والخدمات.

الكلمات المفتاحية: السياسة الضريبية، الإصلاح الضريبي.

*بحث مستل للباحث من رسالة الدبلوم العالي واقع الإيرادات الضريبية في العراق (دراسة تحليلية).

Political Tax in Iraq and the Requirements of Reform

Basman Abdul Muneim Jamal Al-Din Al-Noori

Saraa Salim Dawood AL-Gergouse

Department of Financial and Banking Science, College of Administration & Economic, Al-Mosul University, Mosul – Iraq.

Abstract□

A successful and effective tax policy relies on a set of key rules and adheres to them free of guess work and haphazardness therefore, a tax system must be developed in which there is clarity in sitting priorities for goals that are related to the economic, social, and financial reality and most importantly an appropriate and coherent combination between tax objectives and other economic policies.

The research aims to analyze direct and indirect tax revenues, with indicating the size of each of them during the study period, and identifying obstacles to maximizing taxes, whether direct or indirect, and the tax revenue data in Iraq from (1995-2019) has been analyzed.

The study reached the following conclusion, and the most important of which was that there was no effective direction and planning, coordination and suitability between tax policy and economic and financial policy, leading to the success of the tax policy, but rather the main dependence on oil revenues, and neglecting the role of tax revenues in the budget.

The study recommends an attempt to change and amend the tax structure by creating new taxes such as value-added tax and pollution tax, which represent a very abundant outcome of tax revenues in light of the economic conditions in Iraq, in addition to the return of the customs tax because the Iraqi economy depends mainly on revenues and for all goods and services.

Keywords: Political Tax, Tax reform.

المقدمة

يحدد الهيكل الضريبي في أية دولة في العالم أنواع الضرائب ونسبتها وسماحاتها بما يتلاءم وفلسفة النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي.

وقد أصبحت الدولة في العصر الحديث تتدخل في النشاط الاقتصادي بطرائق عدة وتوسع نشاطها الاقتصادي، إذ تطورت النظرة الى أدوات المالية العامة مما ارتبط بشكل مباشر بتحقيق إيرادات مالية كبيرة وأصبح للهيكل الضريبي تأثيراً مباشراً وغير مباشر في مجمل المتغيرات الاقتصادية الكلية.

وتعدّ الإصلاحات الضريبية من اهم الإجراءات التي يجب اتباعها لإنجاح برامج الإصلاح الاقتصادي“ لكون الإيرادات الضريبية تشكل القناة الرئيسة والحصيلة الوفيرة والمضمونة للإيرادات العامة التي توجه نحو النفقات العامة والمشاريع المختلفة للتأثير في المستوى الاقتصادي لتحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية لأفراد المجتمع والوصول الى مستويات من النمو الاقتصادي والتنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

وتسعى الدول النامية دوماً ومن ضمنها العراق الى وضع عدة برامج للإصلاح الاقتصادي ولكنها واجهت، ولا تزال تواجه الكثير من المصاعب والمعوقات التي أدت الى عدم فاعليتها وعرقلتها نظرا للظروف الاقتصادية والسياسية التي أدت الى غياب الاستقرار الاقتصادي والسياسي، مما انعكس سلباً على الإيرادات الضريبية التي تُعدّ في الوقت نفسه إحدى أدوات السياسة المالية التي تُعدّ جزءاً من السياسة الاقتصادية.

ونظرا لما يتمتع به العراق من إمكانيات هائلة في موارده الطبيعية وجّه المسؤولون جُلّ اهتمامهم الى الإيرادات النفطية، مع اهمال واضح للإيرادات الضريبية والإيرادات الأخرى، مما اقتضى تركيز الجهود على الإصلاحات الضريبية في العراق فعلياً. وتجنب الاهمال والجمود، فضلاً عن تحسين أداء السياسة الضريبية من خلال رفع المردودية المالية للنظام الضريبي.

منهجية البحث

أولاً: هدف البحث

١. تحليل انواع الضرائب وواقع مستويات الإيرادات الضريبية في العراق.
٢. تحديد اهم معوقات تعظيم الايرادات الضريبية في العراق.
٣. محاولة الوصول الى برامج اصلاح ضريبي يساعد في تعظيم الايرادات الضريبية.

ثانياً: اهمية البحث

١. يقدم البحث فكرة عن ضرورة توفر بيئة مثالية اقتصادية، سياسية، اجتماعية لتحقيق بيئة مناسبة للسياسة الضريبية.
٢. يعطي فكرة لواقعي الضرائب بأهم المعوقات التي تعيق وضع وتطبيق السياسات الضريبية المناسبة.
٣. تساعد في اعتماد سياسات ضريبية جديدة تفيد متطلبات الاصلاح الضريبي.

ثالثاً: فرضية البحث

١. البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا توفر بيئة مثالية مناسبة لتطبيق سياسات ضريبية سليمة.
٢. تواجه السياسة العراقية معوقات تحول دون تحقيق متطلبات اي اصلاح ضريبي مستهدف.

رابعاً: مشكلة البحث

١. هل ان البيئة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية تعد بيئة مثالية مناسبة لتطبيق سياسات ضريبية سليمة.
٢. ما هي المعوقات التي تواجه تحقيق متطلبات الاصلاح الضريبي.

خامساً: منهج البحث

اعتمد البحث المنهج التحليلي من خلال الطروحات النظرية وتحليل بيانات الضرائب المباشرة وغير المباشرة وأنواع الضرائب في ضوء النسب المئوية التي تشكلها

في الإيرادات العامة والإيرادات الضريبية الاجمالية والنتائج المحلي الإجمالي بسلسلة زمنية (١٩٩٥-٢٠١٩).

الجانب النظري

واقع النظام الضريبي في العراق ومسوغات الاصلاح

أولاً: طبيعة النظام الضريبي في العراق

مر العراق بفترات صعبة احدثت صوراً من الفقر والحصار والدمار والحروب خلال فترة تقارب على ثلاثة عقود من الزمن، فعلى الرغم من وفرة الموارد الاقتصادية فيه، إلا أنّ تزايد مشكلاته وازماته السياسية والاقتصادية أثر ذلك في اقتصاده ومجتمعه سلباً بشكل مباشر واصبحت النظم السياسية احياناً عاجزة عن معالجة مشكلات كثيرة، والسبب الأبرز هو انهيار البنى التحتية الاقتصادية والاجتماعية في معظم قطاعات الطاقة والكهرباء والماء والنقل والصحة والتعليم والاتصالات، وسوء ادارتها، وضعف الاستثمارات فيها، وإهمالها وعدم صيانتها، فضلاً عن عمليات النهب والسرقة والتخريب التي تعرضت لها طوال تلك المدة.

وأدى التعطيل المقصود وغير المقصود في النشاط الاقتصادي لكافة الإقطاعات الاقتصادية الى ارتفاع كبير في معدلات البطالة بين (٣٠٪ - ٥٠٪) قبل سنة (٢٠٠٣) وبعدها [1].

والمشكلة الأصعب التي جعلت الدولة عاجزة فعلاً عن معالجتها هي مشكلة الفساد المالي والإداري في معظم قطاعاته، إذ أصبح من الصعب جداً القيام بأية إصلاحات اقتصادية ومالية مما جعل العراق يحتل المراتب الأولى في الفساد المالي والإداري في العالم سنة (٢٠١١)، إذ احتل المرتبة الثالثة من مجموع ١٨٠ دولة [2].

وأصبح العراق يعاني من اختلالات هيكلية عميقة من خلال سيطرة الإيرادات النفطية على الموازنة بحيث أصبحت تشكل (٩٠٪-٩٥٪) من الإيرادات العامة، في ضوء اهمال كبير للإيرادات الضريبية وفقدان التوزيع الاقتصادي، والمشكلة تتجلى بتصدير النفط الخام وليست بمنتجات النفط وتصنيعها داخل العراق، بحيث جعل الموازنة تعتمد

على الإيرادات النفطية الخام المستخرجة كما اولية ولم يتم تصنيعها الى العديد من المنتجات النفطية والتي يصبح إيراداتها اضعاف إيرادات النفط الخام، وفي الوقت نفسه يستورد العراق المنتجات النفطية، فضلا عن استيراد معظم السلع والخدمات، مما أدى الى خلل كبير في الميزان التجاري.

ويشبه النظام الضريبي في العراق الأنظمة الضريبية في بعض الدول النامية ويتصف بخصائص متشابهة، إذ تجد الدولة صعوبة في الوصول الى ثروة ودخول الأفراد بشكل مباشر، فالأفراد الذين يمتلكون الثروات ينجحون في التهرب من الضريبة من خلال عدة وسائل قد تكون ثغرات قانونية، او احتيالا أو من خلال العلاقات الشخصية والفساد الإداري في الادارة الضريبية.

ومعظم المشمولين بضريبة الدخل من العاملين في القطاع العام لكونهم معروفين لدى الدولة وبإمكانها حصر اعدادهم وجعلهم في سجلات خاصة بهم في الدائرة الضريبية، في حين أن العاملين في القطاع الخاص من الصعب حصرهم، إذ ليس هناك سجلات خاصة بهم، لاسيما العاملين بأجر يومي او اسبوعي، وكذلك العمال الوقتيين لدى القطاع الخاص.

والمشكلة الرئيسية انه طول عقد التسعينات تميز القطاع العام بضعف دخول العاملين فيه مما جعل الضريبة تأخذ شكلا صوريا أكثر من كونها فاعلة ولاستحصال الإيرادات.

وفضلا عن ذلك فإن مستوى الدخل في العراق منخفض مما يجعل معظم الدخل تكون خاضعة للسماحات القانونية والاعفاءات الضريبية، وان الدولة ملزمة بالإعفاءات الضريبية على الاستثمارات المحلية والاقليمية لكافة الأنشطة الاقتصادية، وذلك من اجل تشجيع الاستثمار وتطوير التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

والمشكلة الاصح في ضريبة العقار يصعب على الدولة إزائها حصر الافراد الذين لديهم عقارات للإيجار فيحصلون على إيرادات من عقاراتهم، ولا يدفعون الضريبة المفروضة عليهم قانوناً.

والضرائب غير المباشرة في العراق، ومنها الضرائب الجمركية تشكل الاعفاءات الضريبية فيها مساحة واسعة من الاستيرادات بما يخص الوزارات والقطاع العام

والهيئات والتبرعات والمنظمات الخيرية والاجتماعية والاعفاءات على استيراد السلع الضرورية وشبه الضرورية والمواد الغذائية، وفئة من الأثاث المنزلية الضرورية، فأصبحت معظم الاستيرادات فيها اعفاءات ضريبية او بأسعار ضريبية منخفضة جداً.

وعلى الرغم من كثرة الاعفاءات والسماحات القانونية، غير أنَّ هناك نسبة كبيرة من المتهربين ضريبياً لأسباب ادارية وتشريعية واقتصادية واجتماعية، فمعظم الضرائب في العراق نسبية ماعدا ضريبة الدخل فتكون تصاعدية مما يؤثر على حجم الحصيلة الضريبة، فضلاً عن صعوبة الكيفية التي تُؤدَّى بها الضريبة.

ومن الملاحظ ان الإدارة الضريبية وطرائق تقديرها لا زالت بدائية لا تنسجم مع التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والفنية، وهذا نجد انعكاساته في ضعف الحصيلة، فضلاً عن تعطل معظم القطاعات الاقتصادية، وقلة اهتمام الدولة بالنظام الضريبي والتركيز فقط على مورد القطاع النفطي في تغذية الموازنة.

وتظهر احياناً مشكلة الازدواجية الضريبية وعدم الوضوح في الاوعية الضريبية المباشرة وغير المباشرة، مثال ذلك ما حصل بعد سنة (٢٠٠٣) من تبديل الضريبة الجمركية بضريبة اعمار العراق بنسبة (٥٪) لكافة السلع والبضائع المستوردة الى العراق، واعادة فرض ضريبة الدخل على العاملين في هذا القطاع، واستحداث ضريبة الاتصالات بعد عام ٢٠١٠.

ويُعدّ الانفتاح الاقتصادي والعولمة سبباً رئيساً في الاندماج بين اقتصادات العالم واعتُبرت قوة دافعة لحركة اصلاح الضريبي " لكون الضرائب تعمل مع هذه الانظمة بشكل مباشر لارتباطها بالاستثمارات وحركة التجارة والاصلاح الضريبي، بغية تنشيط الاعمال وزيادة حجم المنافسة في السوق العالمية من خلال زيادة او تخفيض او الغاء او خلق ضرائب جديدة.

وفيما مضى أكد صندوق النقد الدولي على ضرورة اصلاح الضريبي واقترحها على معظم الدول النامية التي تعاني من مشاكل في وضع نظام ضريبي يتناسب مع اقتصادها ومن ضمن المقترحات التي يادر بها صندوق النقد الدولي: نوجزها فيما يأتي:

١. توسيع نطاق الاعية الضريبية وتعددتها أفضل من ارتفاع الاسعار الضريبية، لاسيما على الضرائب المباشرة التي يتم احتسابها ضمن الاسعار التصاعدية.
٢. فرض ضرائب جديدة على الاستثمارات، والأنشطة الاقتصادية الجديدة.
٣. التأكد من استقرار السياسة الضريبية، ومن ثم القيام بالإصلاحات الضريبية.
٤. اعفاء المشروعات الجديدة من الضرائب من اجل تحفيز الاستثمارات، لاسيما في الدول التي يفتقر اقتصادها الى استثمارات.
٥. زيادة معدلات الضرائب غير المباشرة على السلع الكمالية ومنتجات الصناعات التحويلية.
٦. تخفيض ضرائب الدخل والارباح على الاستثمارات الخاصة [3][4][5][6].

ثانياً: مسوغات الإصلاح الضريبي في العراق

أصبح الإصلاح الضريبي ضرورة ملحة على متخذ القرار المالي لكون جميع الضرائب محكومة بقوانين ضريبية مقترنة بسلطة الدولة السياسية وتطور النظام الضريبي مع وظائف الدولة وأهدافها.

وتعد الضرائب احدى المصادر الرئيسية ووسيلة فعالة للتدخل في الحياة الاقتصادية والاجتماعية وإن البحث عن النظام الضريبي واصلاحه يتطلب ادخال العديد من التغيرات في الاقتصاد والسياسة الضريبية، وهذه التغيرات تكون ضمن تفاصيل السياسة الضريبية من حيث أهدافها وهيكلها وتنظيمها الفني وادارتها الضريبية، وتشريعاتها الضريبية، بهدف وضع سياسة ضريبية فعالة وناجحة وتحقيق حصيلة عالية بما يخدم الاقتصاد الكلي والجزئي والتنمية.

وانطلاقاً من التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها العراق على مر السنوات والأحداث والازمات المختلفة من حروب وحصار اقتصادي ومشكلات سياسية وأمنية مختلفة وفي ظل التحولات الاقتصادية الأخيرة التي يجريها العراق بالانتقال من مرحلة القطاع المختلط الى مرحلة اقتصاد السوق تدريجياً بات من الضرورات الملحة ومن الاسباب القوية التي تفرض عليه وضع نظام ضريبي متوازن

يتناسب مع التغيرات الاقتصادية والتوجه نحو الاقتصاد الحر، تلك السياسة التي تتميز بالحصيلة الوفيرة والوضوح والشفافية والعدالة والمقدرة التكليفية لدفع جميع أفراد المجتمع ما عليهم من ضرائب ويعد هذا أمراً ملحاً ومطلباً ضرورياً لجميع أفراد مجتمعه واقتصاده[8][7].

ثالثاً: أهداف الإصلاح الضريبي في العراق

إن أي إصلاح ضريبي لأية دولة سواء أكانت متقدمة أم نامية يسعى إلى مجموعة من الأهداف المتعددة على مختلف المستويات بحيث تتماشى مع السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة.

وتتمثل هذه الأهداف بالآتي:

١- الأهداف الاقتصادية

التغيرات في الهيكلية الاقتصادية تتكرر وتستمر ويتطلب ذلك وضع نظام ضريبي يتماشى مع هذه التغيرات وأولها الاستثمارات المحلية والإقليمية والأجنبية التي تعمل الدولة بكل جهودها على تشجيع الاستثمارات وتنميتها وتوسيعها، إذ تعد أنواع الضرائب وتقسيماتها والأسعار الضريبية والإعفاءات والسماحات القانونية للضرائب أداة فعالة لتشجيع الاستثمارات بكل أنواعها في ضوء خلق بيئة اقتصادية ملائمة ومناسبة للاستثمار من حيث التسهيلات الإدارية والجمركية لوسائل الإنتاج من الآلات والمعدات اللازمة لإقامة وإنشاء المشروعات الإنتاجية والخدمية ووضع ضرائب لحماية المنتج المحلي من المنافسة الخارجية والتقليل من الاستيرادات وتوجه الاقتصاد نحو الإنتاج المحلي.

ومن الضرورة معالجة الدورات الاقتصادية التي يمر بها الاقتصاد من كساد وتضخم، ولاسيما الضرائب بوصفها الأداة الرئيسة من أدوات السياسة المالية التي تتخذها الدولة لعلاج سريع لحالات الاقتصادية غير المرغوب بها من كساد وتضخم من خلال زيادة الضرائب، وخلق ضرائب جديدة أو العكس من هذا تقليل الضرائب وحذف ضرائب عديدة بحسب الأوضاع والظروف الاقتصادية" كي لا يتحول الاقتصاد

من مشاكل الى أزمات اقتصادية يصعب علاجها، بل العكس من ذلك هو الصحيح بزيادة النمو الاقتصادي ودعم المشروعات الصغيرة من خلال الإعانات الاقتصادية التي تمنحها الدولة لهذه المشروعات واعفاؤها ضريبياً لاستيراد المواد الأولية وإعفاء المشروع لفترة من الزمن من أجل تشجيع الاستثمارات والدخول الى السوق والاستمرار في الإنتاج لتغطية احتياجات السوق المحلي والحد من الاستيرادات[9].

٢- الأهداف الاجتماعية

إعادة توزيع الدخل والثروة بين أفراد المجتمع هدف جوهري وثابت تسعى الدول الى تحقيقه من خلال الضرائب المتصاعدة، حيث تأخذ من ثروة الأغنياء وذوي الدخل المرتفعة وتحويلها إلى الفقراء وذوي الدخل المنخفضة والمحدودة، بما يحقق العدالة الاجتماعية وتقليص الفوارق الطبقيّة بين أفراد المجتمع.

كما يجب على الدولة رفع المستوى المعاشي وخلق فرص العمل للأفراد الذين ليس لديهم دخول والعاطلين عن العمل " لعدم توفر فرص عمل لهم (بطالة اجبارية) وكبار السن والمعوقين وإصابات العمل والاسر الكبيرة من خلال الإعانات الاجتماعية وهي نفقات مرجعها الإيرادات الضريبية، فضلاً عن الحد من استهلاك المواد والسلع غير المرغوب بها اجتماعياً كالسجائر والمشروبات الروحية وغيرها من خلال فرض ضرائب عالية جداً للتقليل منها والحد من استهلاكها[10].

٣- الأهداف المالية

التوسع في قاعدة الإيرادات من خلال زيادة الحصيلّة الضريبية وتقليل الاعتماد على الإيرادات النفطية غير المستقرة والمتذبذبة بين فترة وأخرى نتيجة التغيرات العالمية في أسعار النفط والتغيرات الأخرى التي تحصل بسبب الأزمات المالية والاقتصادية والصحية التي يمر بها العالم، إذ أصبحت هذه الأزمات دورية تؤثر بشكل مباشر في إنتاج النفط العالمية وأسعاره عالمياً[11].

٤- الأهداف الفنية والتقنية

إن التقدم التكنولوجي والتطورات السريعة في استخدام تقنيات العمل ذات الجهد والوقت القليل، له دور كبير في التسهيلات الادارية والفنية للإدارة الضريبية، واستخدام شبكة الاتصال الداخلي في عملية تقييم وتقدير وتحصيل وتعديل الضرائب بحيث يتم الاتصال المباشر والسريع بين الادارة الضريبية والمكلفين بدفع الضريبة وهذا ينعكس على سرعة ورفع كفاءة العمل لدى الإدارة الضريبية[12].

أولاً: تحليل ودراسة بيانات السياسة الضريبية في العراق، وبيان قياس مقدار المتحصلات الضريبية للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)

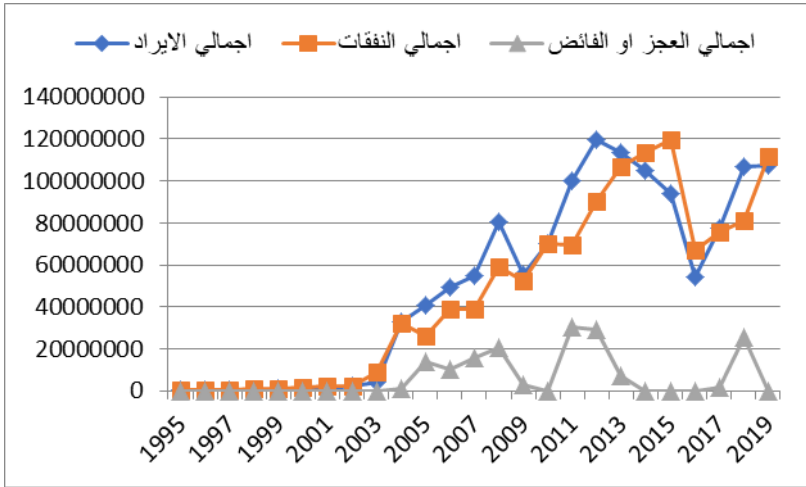
الجدول (١)

حجم الإيرادات والنفقات والعجز والفائض ونسبته من الناتج المحلي الإجمالي (GDP)
لموازنة العراق خلال المدة (١٩٩٥-٢٠١٩)

السنوات	اجمالي الإيراد (مليون دينار)	اجمالي النفقات (مليون دينار)	اجمالي العجز او الفائض (١) (مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (٢) (مليون دينار)	نسبة (*) ٢ : ١	عجز او فائض
١٩٩٥	١٠٦٩٨٦	٦٩٠٧٨٦	-٥٨٣٨٠٠	٦٦٩٥٤٨٣	-٨,٧٢	عجز
١٩٩٦	١٧٨٠١٣	٥٤٣٥٤٠	-٣٦٤٥٢٧	٦٥٠٠٩٣٥	-٥,٦١	عجز
١٩٩٧	٤١٠٥٣٧	٦٠٥٨٠٢	-١٩٥٢٦٥	١٥٠٩٣١٤٤	-١,٢٩	عجز
١٩٩٨	٥٣٠٣٤	٩٣٠٥٠١	-٤٠٠٠٧١	١٧١٢٥٨٤٨	-٢,٣٤	عجز
١٩٩٩	٧١٩٠٦٥	١٢٣٦٢١٨	-٥٠٧١٥٣	٣٤٤٦٤٠١٣	-١,٤٧	عجز
٢٠٠٠	١١٣٣٠٣٤	١٤٩٨٧٠٠	-٣٦٥٦٦٦	٥٠٢١٣٧٠٠	-٠,٧٣	عجز
٢٠٠١	١٢٨٩٢٤٦	٢٠٦٩٧٢٧	-٧٨٠٤٨١	٤١٣١٤٥٦٩	-١,٨٩	عجز
٢٠٠٢	١٩٧١١٢٥	٢٥١٨٢٨٥	-٥٤٧١٦٠	٤١٠٢٢٩٢٧	-١,٣٣	عجز
٢٠٠٣	٤٠٩٦٥٠٠	٩٢٣٢٢٠٠	-٥١٣٥٧٠٠	٢٩٥٨٥٧٨٩	-١٧٣٦	عجز
٢٠٠٤	٣٢٩٨٢٧٣٩	٣٢١١٧٤٩١	٨٦٥٢٤٨	٥٣٢٣٥٣٥٩	١,٦٣	فائض
٢٠٠٥	٤٠٥٠٢٨٩٠	٣٦٣٧٥١٧٥	١٤١٢٧٧١٥	٧٣٥٣٣٥٩٩	١٩,٢١	فائض
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥٥٤٥	٣٨٨٠٦٦٧٩	١٠٢٤٨٨٦٦	٩٥٥٨٧٩٥٥	١٠,٧٢	فائض
٢٠٠٧	٥٤٥٩٩٤٥١	٣٩٠٣١٢٣٢	١٥٥٦٨٢١٩	١١١٤٥٥٨١٣	١٣,٩٧	فائض
٢٠٠٨	٨٠٣٥٢١٨٢	٥٩٤٠٣٣٧٥	٢٠٨٤٨٨٠٧	١٥٧٠٢٦٠٦٢	١٣,٢٨	فائض
٢٠٠٩	٥٥٢٠٩٣٥٣	٥٢٥٦٧٠٢٥	٢٦٤٢٣٢٨	١٣٠٦٤٣٢٠٠	٢,٠٢	فائض
٢٠١٠	٧٠١٧٨٢٢٣	٧٠١٣٤٢٠١	٤٤٠٢٢	١٥٨٥٢١٥١٢	٠,٠٣	فائض
٢٠١١	٩٩٩٩٨٧٧٦	٦٩٦٣٩٥٣٣	٣٠٣٥٩٢٥٣	٢١٧٣٢٧١٠٧	١٣,٩٧	فائض
٢٠١٢	١١٩٤٦٦٤٠٣	٩٠٣٧٤٧٨٣	٢٩٠٩١٦٢٠	٢٥٤٢٣٥٤٩١	١١,٤٤	فائض
٢٠١٣	١١٣٧٦٧٣٩٥	١٠٦٨٧٣٠٢٧	٦٨٩٤٣٦٨	٢٧٣٥٨١٧٥٢٩	٢,٥٢	فائض
٢٠١٤	١٠٤٨٥٨٠٨٢	١١٣٤٦٨٤٦٠	-٨٦١٠٣٧٨	٢٦٠٦١٠٤٣٨	-٣,٣٠	عجز
٢٠١٥	٩٤٠٤٧٠٧٥	١١٩٤٦٣٦٤٤	-٢٥٤١٦٥٦	١٩٢٤٠٤٠٠٠	-١,٢٢	عجز
٢٠١٦	٥٤٤٠٩٢٦٩	٦٧٠٦٧٤٣٣	-١٢٦٥٨١٦	١٩٦٥٣٦٣٥١	-٠,٦٤	عجز
٢٠١٧	٧٧٣٣٥٩٠٠	٧٥٤٩٠١٠٠	١٨٤٥٨٠٠	٢٢٥٧٢٢٤٠٠	٠,٨٢	فائض
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩٨٠٠	٨٠٨٧٣١٠٠	٢٥٦٩٦٧٠٠	٢٥٤٨٧٠١٠٠	١٠,٠٨	فائض
٢٠١٩	١٠٧٥٦٧٠٠٠	١١١٧٢٣٦٠٠	-٤١٥٦٦٠٠	٢٦٢٩١٧٢٠٠	-١,٥٨	عجز

المصدر

- وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة.
- وزارة التخطيط، قسم الحسابات القومية.
- بيانات العامود ٣، ٥، ٦، من إعداد الباحثان.
- بيانات سنة ٢٠١٩ أرقام فعلية أولية قابلة للتعديل.
- (*) تم احتساب ٢:١، كنسبة مئوية مضروبة * ١٠٠



الشكل (١)

إجمالي الإيراد وإجمالي النفقات وإجمالي العجز أو الفائض للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى بيانات جدول رقم (١)

يوضح الجدول والشكل البياني (١) حجم الإيرادات والنفقات لموازنة العراق وخلال

المدة من (٢٠١٤-٢٠١٦) حصل عجز في الموازنة، ونسبتها من الناتج المحلي الاجمالي الموازنة العراقية خلال المدة من (١٩٩٥-٢٠٠٣) في حالة عجز حيث وصل العجز الى (١٧٪) تقريبا وتعتبر أكثر سنة فيها عجز في الموازنة والسبب الرئيسي لحالة العجز في تلك الفترة الحصار الاقتصادي المفروض على العراق والانغلاق شبه التام على الصادرات والواردات وتصدير النفط يقتصر فقط على مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء

والدواء) واعتمد افراد المجتمع العراقي على سد احتياجاتهم من المواد الاساسية على الحصة التموينية خصصت لهم ، وبعد تلك الفترة (٢٠٠٤-٢٠١٤) حصل حالة فائض في الموازنة العراقية وانتهى فترة الحصار الاقتصادي والتغيرات السياسية والاقتصادية التي حصلت في العراق وانفتح العراق على الاقتصاد العالمي والغيت مذكرة التفاهم والحصة المحدودة للصادرات النفطية فارتفعت صادرات العراق من النفط وارتفع سعر البرميل للنفط الخام مما ادى الى زيادة الايرادات النفطية واصبح فائض في الموازنة العراقية خلال تلك الفترة وخاصة في سنة ٢٠٠٥ حيث وصل الفائض بمقدار (١٤١٢٧٧١٥) مليون دينار عراقي وبنسبة ١٩٪ من الناتج المحلي الاجمالي .

وتعرض العراق الى ازمة جديدة خلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٧) من خلال هجمات داعش على مناطق واسعة في العراق والتي قدرت بحوالي ثلث العراق والانعزال التام الذي حصل بتلك المناطق والمحافظات والاضرار الكبيرة التي تعرضت لها حقول النفط وسيطرة داعش على حقول النفط في الاراضي التي سيطر عليها والهشاشة الامنية في المناطق المحيطة لها، فضلا عن التحضيرات العسكرية من قبل الدولة العراقية مما جعل زيادة النفقات مقابل انخفاض الايرادات النفطية التي تشكل الثقل الاكبر في الموازنة العراقية والتي تعتمد عليها بشكل رئيسي في ايراداتها بسبب الظروف التي مر بها العراق.

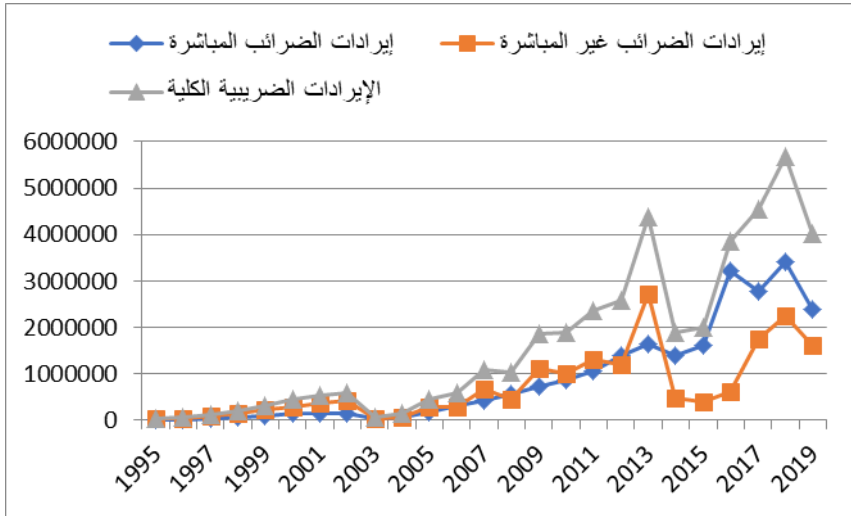
الجدول (٢)

حجم الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)

السنوات	إيرادات الضرائب المباشرة (١)	إيرادات الضرائب غير المباشرة (٢)	الإيرادات الضريبية الكلية (٣)	نسبة (٢) : (٣)	نسبة (١) : (٣)
	مليون دينار			%	
١٩٩٥	١٣١٩٧	٤٠٤٢٣	٥٣٦٢٠	٣٢,١٨	٧٦,٨٢
١٩٩٦	١٦٦٤٥	٤٥١٦٠	٦١٨٠٥	٢٦,٩٣	٧٣,٠٦
١٩٩٧	٣٣٥٤٨	٩٢٦٢١	١٢٥١٦٩	٢٦,٠٠	٧٤,٠٠
١٩٩٨	٥٥٦٤٠	١٤٧٣٩٨	٢٠٣٠٣٨	٢٧,٤٠	٧٢,٦
١٩٩٩	١٠٢٩٧٥	٢٣٤٩٥١	٣٣٧٩٩٦	٣١,٤٠	٦٨,٦
٢٠٠٠	١٥٢٢٨٢	٢٩٠٩٥٧	٤٤٤٩٣٠	٣٤,٢٣	٦٥,٧٧
٢٠٠١	١٥٨٥٣١	٣٧٦١٦٦	٥٣٤٦٩٧	٢٩,٦٥	٧٠,٣٥
٢٠٠٢	١٥٥٧٣٧	٤٢٩٥٣٤	٥٨٥٢٧١	٢٦,٦١	٧٣,٣٩
٢٠٠٣	٢٨٤٤٧	٢٧٢٤٦	٥٥٦٩٣	٦١,٠٧	٤٨,٩٣
٢٠٠٤	٧٣٦١٣	٨١٣١٤	١٥٤٩٢٧	٤٧,٥١	٦٢,٤٢
٢٠٠٥	١٧٦٨٤٤	٢٩٠٧٩٤	٤٦٧٦٣٨	٣٧,٨٢	٦٢,١٨
٢٠٠٦	٣٠٦٨٧٢	٢٨٢٧٧٩	٥٨٩٦٥١	٥٢,٠٤	٤٧,٩٦
٢٠٠٧	٤٣٨٩٣١	٦٦٢٥٦٦	١١٠١٤٩٧	٣٩,٨٥	٦٠,١٥
٢٠٠٨	٥٧٩٠٧٨	٤٤٤٦٧٢	١٠٢٣٧٥٠	٥٦,٥٦	٤٣,٤٤
٢٠٠٩	٧٣٩٠٠٠	١١١٩٤٧٥	١٨٥٨٤٧٤	٣٩,٦٧	٦٠,٣٣
٢٠١٠	٨٨٠٢٦٢	١٠٠٢٨١٨	١٨٨٣٠٨٠	٤٦,٧٥	٥٧,٢٢
٢٠١١	١٠٧٢٧٥٥	١٢٩٩٣٩٩	٢٣٧٢١٥٤	٤٥,٢	٥٤,٨
٢٠١٢	١٣٨١٣٠٥	١٢٠١٨٨١	٢٥٨٣١٨٦	٥٣,٥	٤٦,٥
٢٠١٣	١٦٥٢٧٦١	٢٧٢١٩٩٥	٤٣٧٤٧٥٦	٣٧,٧	٦٢,٣
٢٠١٤	١٣٩٥٦٢٢	٤٨٩٥٠٥	١٨٨٥١٢٧	٧٤,٠٠	٢٦,٠٠
٢٠١٥	١٦١٨٦١٠	٣٩٦٤٠٠	٢٠١٥٠١٠	٨٠,٤	١٩,٦
٢٠١٦	٣٢٢٩٥١٠	٦٣٢٣٨٠	٣٨٦١٨٩٠	٨٣,٦٢	١٦,٣٨
٢٠١٧	٢٧٦٩٢٥٧	١٧٦٤٥٠٧	٤٥٣٣٧٦٤	٦١,٠٨	٣٨,٩٢
٢٠١٨	٣٤٢٥١٠٠	٢٢٦١١٠٠	٥٦٨٦٢٠٠	٦٠,٢٣	٣٩,٧٧
٢٠١٩	٢٣٨٩٠٠٠	١٦٢٥٥٠٠	٤٠١٤٥٠٠	٥٩,٥٠	٤٠,٥٠

المصدر:

- وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة.
- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية. وزارة التخطيط، قسم الحسابات القومية.
- (*) تم احتساب ٣:١، و٣:٢، كنسبة مئوية مضروبة *١٠٠
- بيانات سنة ٢٠١٩ أرقام فعلية أولية قابلة للتعديل. العامود ٤، ٥، من إعداد الباحثان.

**الشكل (٢)**

يوضح نسبة إسهام الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من إجمالي الضرائب

للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى بيانات جدول رقم (٢)

يُلاحظ من الجدول والشكل (٢) حجم الإيرادات الضريبية بنوعيتها ونسبتها من الإيرادات العامة خلال المدة (١٩٩٥-٢٠١٩) إن الضرائب غير المباشرة تشكل أعلى نسبة في الإيرادات الضريبية بنسب متفاوتة، إلا في بعض السنوات كانت فيها الضرائب المباشرة وغير المباشرة متقاربة نسبياً من مجمل الإيرادات الضريبية، حيث أن المدة (١٩٩٥-٢٠٠٢) شكلت الضرائب المباشرة فيها (٢٥٪ إلى ٣٠٪) من الإيرادات الضريبية،

في حين شكّلت الضرائب غير المباشرة (٧٠-٧٥٪) من الإيرادات الضريبية، من جرّاء الحصار الاقتصادي على العراق الذي أدّى الى انخفاض في مستويات دخول الأفراد، إذ لا تتحمل دخول الأفراد المنخفضة، ولا سيما العاملين في القطاع العام ذلك الانخفاض فألغيت ضريبة الدخل لمحدودية نشاط القطاع الخاص بسبب الحصار وعدم وجود النشاط التجاري والتبادل التجاري من حيث الاستيراد والتصدير، لتنشيط عمل الشركات والمعامل الخاصة التي تعمل في النشاط الاقتصادي العراقي ضمن القطاع العام والتصنيع العسكري، أما القطاع الخاص فكان بطيئاً جداً مما أدى الى ضعف كبير في الإيرادات الضريبية المباشرة، مما جعل الضرائب غير المباشرة أعلى من الضرائب المباشرة، وعاد التوازن والتقارب بين النوعين من الضرائب نوعاً ما خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣).

وفي سنة (٢٠٠٤) أصدرت الدولة العراقية نظاماً ضريبياً جديداً لضرائب الدخل والعقار وارتفعت الاسعار الضريبية على ضريبة الدخل، لاسيما على الدخل المرتفعة مما انعكس على ارتفاع نسبة الضرائب المباشرة من الإيرادات الضريبية مقابل انخفاض نسبة الضرائب غير المباشرة وحصل انخفاض كبير في نسبة الضرائب غير المباشرة خلال المدة (٢٠١٤-٢٠١٦)، وذلك بسبب سيطرة داعش على المناطق الحدودية في الجزء الشمالي والغربي من العراق مما أدى الى انخفاض الضرائب الجمركية وفضلاً عن ذلك لم يدفع الجزء المسيطر عليه من قبل داعش الضرائب المباشرة وغير المباشرة للدولة في حين أخذت النسب بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة تعود الى التوازن بين الاثنين لمساهمتها في الإيرادات الضريبية خلال السنتين (٢٠١٨ و ٢٠١٩).

الجدول (٣)

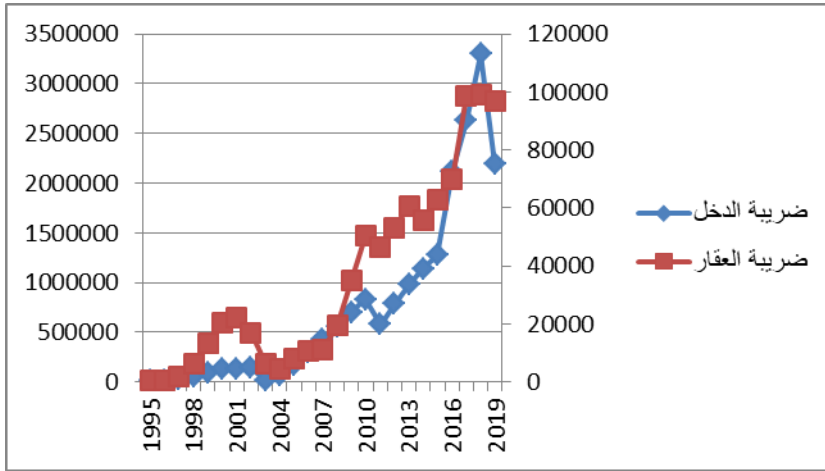
مكونات الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة ونسبة اسهام كل منها في اليرار

الكللي للضرائب للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)

السنوات	ضريبة الدخل (١) مليون دينار	ضريبة العقار (٢) مليون دينار	ضريبة الجمركية (٣) مليون دينار	ضريبة الإنتاج (٤) مليون دينار	مجموع إيرار الضرائب الكلية (٥) مليون دينار	نسبة(*) ٥ : ١	نسبة(*) ٥ : ٢	نسبة(*) ٥ : ٣	نسبة(*) ٥ : ٤
١٩٩٥	١١٨٢٧	٣٧٠	٢٠١٥	٣٨٤٠٨	٥٢٦٢٠	٢٢,٤٧	٠,٧٠	٣,٨٢	٧٢,٩٩
١٩٩٦	١٦٠٠٦	٦٣٩	١٣٣٦٩	٣١٨٠٥	٦١٨٠٥	٢٥,٨٩	١,٠٣	٢١,٦٣	٥١,٤٦
١٩٩٧	٣٠٤٩٨	٢٠٥٠	٣٩٩٢٧	٥٢٥٩٤	١٢٥١٦٩	٢٤,٣٦	١,٦٣	٣١,٨٩	٤٢,٠١
١٩٩٨	٤٩٣٥٨	٦٢٨٢	٧٣٨٦٩	٧٢٩٦٢	٢٠٣٠٣٨	٢٤,٣٠	٣,٠٩	٣٦,٣٨	٣٥,٩٣
١٩٩٩	٨٩٧٣٥	١٣٢٤٠	١٢١٨٩٧	١٠٢٠٧٨	٣٢٧٩٩٦	٢٧,٣٥	٤,٠٣	٣٧,١٦	٣١,١٢
٢٠٠٠	١٣١٨٩٠	٢٠٣٩٢	١٧٤٢٠٥	١١٦٩٨٠	٤٤٤٩٢٠	٢٩,٦٤	٤,٥٨	٣٩,١٥	٢٦,٢٩
٢٠٠١	١٣٦٢٤٥	٢٢٢٨٦	٢٢٨٨٦٣	١٤٤٨٧٢	٥٣٤٦٩٧	٢٥,٤٨	٤,١٦	٤٢,٨٠	٢٧,٠٩
٢٠٠٢	١٣٨٧٦٦	١٦٩٧١	٢٦٠١٣٩	١٦٧٥٧٥	٥٨٥٢٧١	٢٤,١٢	٢,٨٩	٤٤,٤٤	٢٨,٦٣
٢٠٠٣	٢٢١٤٧	٦٣٠٠	٢٢٤	٢٧٠٢٢	٥٥٦٩٣	٣٩,٧٦	١١,٣١	٠,٤٠	٤٨,٥١
٢٠٠٤	٦٩٠٧٦	٤٥٣٧	٨١٠٢٠	٤٥٧١٧	١٥٤٩٢٧	٤٤,٥٨	٢,٩٢	٥٢,٢٩	٢٩,٥٠
٢٠٠٥	١٦٦٨٩٤	٨٢٠٦	١١٨١٧٦	١٧٣٤٩٩	٤٦٧٦٣٨	٣٥,٦٨	١,٧٥	٢٥,٢٧	٣٧,١٠
٢٠٠٦	٢٩٦٢٨٣	١٠٥٨٩	٢١٩٠٣٢	٦٢٦٧٦	٥٨٩٦٥١	٥٠,٢٤	١,٧٩	٣٧,١٤	١٠,٦٢
٢٠٠٧	٤٢٧٦٣٩	١١٢٩٢	٢٢٩٠٧٦	٤٣١٦٢٢	١١٠١٤٩٧	٣٨,٨٢	١,٠٢	٢٠,٧٩	٣٩,١٨
٢٠٠٨	٥٥٧٨٨٢	١٩٤٣٢	٣٧٦٥٣٩	٦٥٨٦٦	١٠٢٣٧٥٠	٥٤,٤٩	١,٨٩	٣٦,٧٨	٦,٤٣
٢٠٠٩	٧٠١٢٩٩	٣٤٨٢٠	٥٩٠٥٨٧	٥٢٥٩٠٧	١٨٥٨٤٧٤	٣٧,٧٣	١,٨٩	٣١,٧٧	٢٨,٢٩
٢٠١٠	٨٢٩٩٢٦	٥٠٣٣٦	٥٦٥٧١٨	٤٣٦٠٢٢	١٨٨٣٠٨٠	٤٤,٠٧	٢,٦٧	٣٠,٠٤	٢٣,١٥
٢٠١١	٥٨٠٢٣٢	٤٦٥٧٧	١٠٤٠٠٠	١٢٠٠٠	٢٣٧٢١٥٤	٢٤,٤٦	١,٩٦	٤٣,٨٤	٥,٠٥
٢٠١٢	٧٨٨٣٨٥	٥٣٢٧٥	٩٤٧٠٠	١٦٣٠٠	٢٥٨٣١٨٦	٣٠,٥١	٢,٠٦	٣٦,٦٦	٦,٣١
٢٠١٣	٩٨١٠٠٧	٦٠٨٣٩	١٢٣٩٠٠	٢٤٧٠٠	٤٣٧٤٧٥٦	٢٢,٤٢	١,٣٩	٢٨,٣٢	٥,٦٤
٢٠١٤	١١٣٧٢٠٦	٥٥٩٥٨	٤٨٩٥٠٠	-----	١٨٨٥١٢٧	٦٠,٣٢	٢,٩٦	٢٥,٩٦	-----
٢٠١٥	١٢٧٥٣٥٢	٦٢٨٩٧	٤٨٠١٣١	-----	٢٠١٥٠١٠	٦٣,٢٩	٣,١٢	٢٣,٨٢	-----
٢٠١٦	٢١١٨٥٦٩	٧٠١٢٤	٣٦٠٧٨٨	٢٧١٥٩٢	٣٨٦١٨٩٩٠	٥٤,٨٥	١,٨١	٩,٣٤	٧,٠٣
٢٠١٧	٢٦٢٩٥٨٥	٩٨٦٧٢	٦٩٦٦١٨	٦٠٠٣٣٨	٤٥٣٣٧٦٤	٥٨,٠٠	٢,١٧	١٥,٣٦	١٣,٢٤
٢٠١٨	٣٢٩٧٩٩٦	٩٩١٠٤	٩٥٣٧٠٠	٨٠٧٤٠٠	٥٦٨٦٢٠٠	٥٨,٠٠	١,٧٤	١٦,٧٧	١٤,١٩
٢٠١٩	٢١٩١٩٧٥	٩٧٠٢٥	٨٠٢٩٠٠	٥٢٢٦٠٠	٤٠١٤٥٠٠	٥٤,٦٠	٢,٤١	٢٠,٠٠	١٣,٠١

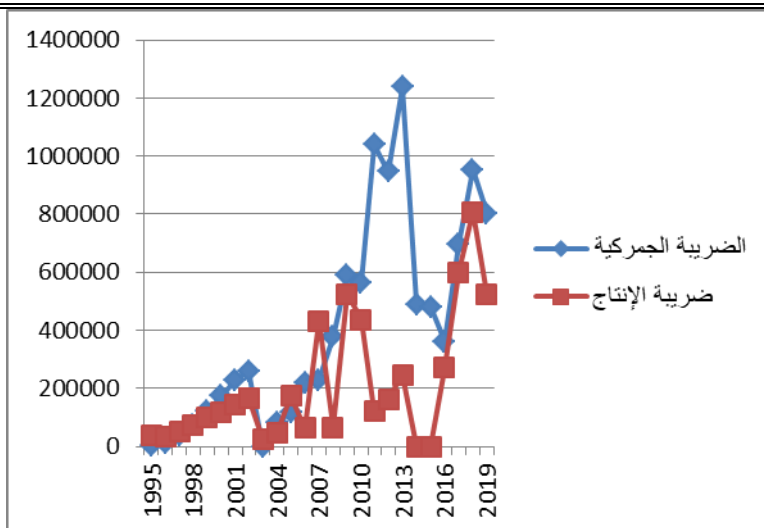
المصدر:

- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية.
- وزارة التخطيط، قسم الحسابات القومية.
- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية.
- العמוד ٦، ٧، ٨، ٩، من إعداد الباحثان.
- (*) تم احتساب ١:٥، ٢:٥، ٣:٥، ٤:٥، كنسبة مئوية مضروبة بـ ١٠٠*
- بيانات سنة ٢٠١٩ أرقام فعلية أولية قابلة للتعديل.



الشكل (٣) أ

نسبة الضرائب المباشرة لضريبي الدخل والعقار إلى إجمالي الإيرادات الضريبية للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)



الشكل (٣) ب

نسبة الضرائب غير المباشرة لضريبي الجمرك والإنتاج إلى إجمالي الإيرادات الضريبية
للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)

المصدر: الشكل (٣) أ و ب من إعداد الباحثان بالاعتماد على جدول رقم (٣).

يوضح الجدول والشكل البياني (٣) الضرائب المباشرة بنوعيهما ضريبة الدخل وضريبة العقار وما تشكله من نسبة في الإيرادات الضريبية الكلية وكذلك الضرائب غير المباشرة الضريبة الجمركية وضريبة الإنتاج ونسبتهما من الإيرادات الضريبية. بالنسبة لضريبة الدخل أخذت بنسب مختلفة خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠١٣) وكانت تتراوح بين ٢٢٪-٤٥٪ من الإيرادات الضريبية ولكن أخذت بالارتفاع بشكل كبير بعد ٢٠١٤ وأصبحت تشكل ٦٠٪ من الإيرادات الضريبية وذلك بسبب التغييرات السياسية والاقتصادية التي حصلت بتلك في تلك الفترة في ارتفاع دخول الأفراد واستحداث ضريبة الدخل بعد أن توقف العمل بها خلال فترة الحصار الاقتصادي على العراق وانخفاض مستويات الدخل في القطاع العام بتلك الفترة ومحدودية مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي.

ولكن في سنة ٢٠٠٤ تغيرت مستويات الدخل واخذت بالارتفاع وازداد عدد العاملين فيه وتوسع عمل القطاع الخاص ولكن على الرغم من ذلك اقتصرت ضريبة الدخل على دخول العاملين بالقطاع العام وسيطرة الدولة على تحصيلها من العاملين بالقطاع العام لكونها حيز من المنبع في العاملين بالقطاع الخاص بقيت خارج سيطرة الدولة في طريقة تحصيلها وفضلا عن ذلك مشكلة التهرب الضريبي من قبل القطاع الخاص.

في حين ضريبة العقار لا تشكل الا جزءاً بسيطاً ونسب منخفضة من الإيرادات الضريبية والتي تراوحت بين اقل من (١-٤٪) عدا سنة ٢٠٠٣ ارتفعت الى ١١٪ وهذا يعني ان الدولة ام تعطي اهتمامها لضريبة العقار على الرغم ن انها تشكل حصيلة وفيرة في العراق من حركة البناء والبيع والشراء وامتلاك العقارات كبيرة وواسعة ولكن بالمقابل حصيلتها منخفضة وهذا يتمثل بمشكلة الرقابة على املاك وعقارات الافراد وطريقة حصرها وبكيفية جباية ضريبتها على الرغم من وضوح القوانين الضريبية وسعرها في الهيكل الضريبي وقوانين التهريب الضريبي.

اما الضرائب غير المباشرة والمتمثلة بالضريبة الجمركية وضريبة الانتاج، الضرائب الجمركية كانت بمعدلات طبيعية خلال المدة (١٩٩٦-٢٠٠٢) وبنسبة تتراوح بين ٣٥-٤٤٪ من الإيرادات الضريبية ولكن انخفضت بشكل كبير في سنة ٢٠٠٣ واصبحت تشكل ٠,٠٤٪ وذلك بسبب الظروف والتغيرات الاقتصادية والسياسية التي مر بها العراق في تلك الفترة والتحول الكبير الذي حصل في البيئة السياسية والاقتصادية العراقية وارتفعت النسبة بشكل ملحوظ في سنة ٢٠٠٤ بحيث اصبحت ٥٢٪ وذلك للانفتاح الاقتصادي والتجاري الذي حصل في العراق مع معظم الدول وخاصة دول الجوار مما ادى الى تغيير كبير في نسبتها الى الإيرادات الضريبية وبعد ذلك استبدلت الضريبة الجمركية بضريبة اعمار العراق تفرض على السلع والخدمات المستوردة وبنسبة معينة وتوضع في صندوق خاص لإعمار العراق باعتبارها ضريبة تخصيصية واصبحت نسبة الضريبة تتراوح ما بين ٢٥-٤٠٪ من الإيراد الضريبي الكلي ولكن حصل انخفاض كبير في نسبة هذه الضريبة خلال السنوات ٢٠١٦-٢٠١٧ بسبب هجمات داعش وسيطرته على محافظات في العراق وسيطرته على المنافذ الحدودية من جهتين رئيسيتين فانخفضت

النسبة الى ٩٪ في سنة ٢٠١٦ و ١٥٪ في سنة ٢٠١٧ فضلا ولازالت هذه الضريبة منخفضة النسبة بسبب الاعفاءات والسماحات لبعض الجهات.

في حين ضريبة الانتاج كانت تشكل نسبة مرتفعة في سنة ١٩٩٥ بحيث وصلت الى ٧٣٪ من الايرادات الضريبية الكلية واخذت بالانخفاض تدريجيا وذلك بسبب فترة الحصار الاقتصادي على العراق ومحدودية عمل القطاع الخاص ومعظم النشاط الاقتصادي كان بيد القطاع العام وقطاع التصنيع العسكري التابع للدولة وبعد سنة ٢٠٠٣ وبعد التحولات الاقتصادية والسياسية في العراق استمرت هذه النسبة بالانخفاض وذلك لضعف وجود القطاع الخاص في الاقتصاد العراقي نتيجة للظروف الامنية الصعبة وعدم الاستقرار الاقتصادي فضلا عن ذلك حالة التهرب الضريبي من قبل القطاع الخاص في العراق.

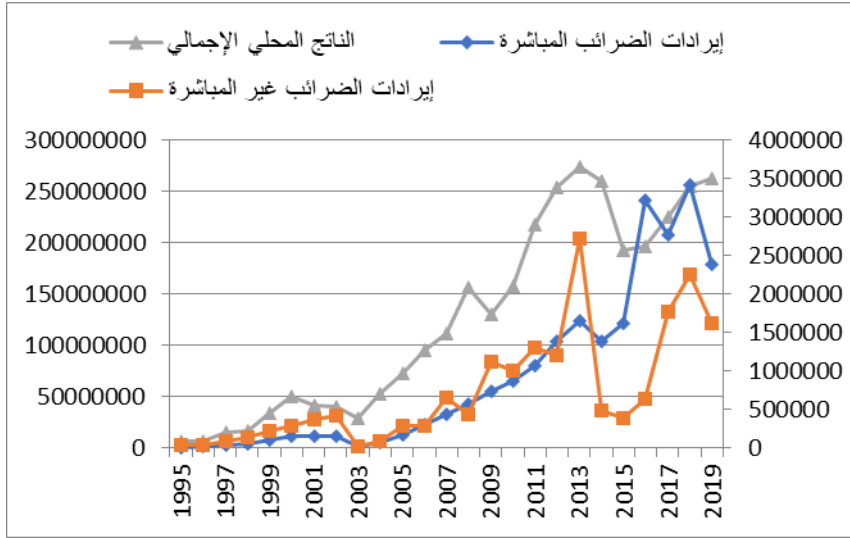
الجدول (٤)

نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة الى الناتج المحلي الإجمالي (GDP) للفترة (١٩٩٥-٢٠١٩)

السنوات	إيرادات المباشرة دينار	الضرائب (١)(مليون دينار)	ايرادات الضرائب غير المباشرة (٢) (مليون دينار)	الناتج المحلي الاجمالي (GDP) (٣) (مليون دينار)	نسبة(*) ٣ : ١	نسبة(*) ٣ : ٢
١٩٩٥	١٢١٩٧	٤٠٤٢٣	٦٦٩٥٤٨٣	٠,١٨	٠,٦٠	
١٩٩٦	١٦٦٤٥	٤٥١٦٠	٦٥٠٠٩٢٥	٠,٢٥	٠,٦٩	
١٩٩٧	٣٢٥٤٨	٩٢٦٢١	١٥٠٩٣١٤٤	٠,٢١	٠,٦١	
١٩٩٨	٥٥٦٤٠	١٤٧٣٩٨	١٧١٢٥٨٤٨	٠,٣٢	٠,٨٦	
١٩٩٩	١٠٢٩٧٥	٢٢٤٩٥١	٣٤٤٦٤٠١٣	٠,٢٩	٠,٦٥	
٢٠٠٠	١٥٢٢٨٢	٢٩٠٩٥٧	٥٠٢١٣٧٠٠	٠,٣٠	٠,٥٧	
٢٠٠١	١٥٨٥٣١	٣٧٦١٦٦	٤١٣١٤٥٦٩	٠,٣٨	٠,٩١	
٢٠٠٢	١٥٥٧٣٧	٤٢٩٥٣٤	٤١٠٢٢٩٢٧	٠,٣٨	١,٤	
٢٠٠٣	٢٨٤٤٧	٢٧٢٤٦	٢٩٥٨٥٧٨٩	٠,٠٩	٠,٠٩	
٢٠٠٤	٧٣٦١٣	٨١٣١٤	٥٣٢٣٥٣٥٩	٠,١٤	٠,١٠	
٢٠٠٥	١٧٦٨٤٤	٢٩٠٧٩٤	٧٣٥٣٣٥٩٩	٠,٢٤	٠,٣٩	
٢٠٠٦	٣٠٦٨٧٢	٢٨٢٧٧٩	٩٥٥٨٧٩٥٥	٠,٣٢	٠,٢٩	
٢٠٠٧	٤٣٨٩٣١	٦٦٣٥٦٦	١١١٤٥٥٨١٣	٠,٣٩	٠,٥٩	
٢٠٠٨	٥٧٩٠٧٨	٤٤٤٦٧٢	١٥٧٠٢٦٠٦٢	٠,٣٧	٠,٢٨	
٢٠٠٩	٧٣٩٠٠٠	١١١٩٤٧٥	١٣٠٦٤٣٢٠٠	٠,٥٦	٠,٨٥	
٢٠١٠	٨٨٠٢٦٢	١٠٠٢٨١٨	١٥٨٥٢١٥١٢	٠,٥٥	٠,٦٣	
٢٠١١	١٠٧٢٧٥٥	١٢٩٩٣٩٩	٢١٧٣٢٧١٠٧	٠,٤٩	٠,٥٩	
٢٠١٢	١٣٨١٣٠٥	١٢٠١٨٨١	٢٥٤٢٣٥٤٩١	٠,٥٤	٠,٤٧	
٢٠١٣	١٦٥٢٧٦١	٢٧٢١٩٩٥	٢٧٣٥٨٧٥٢٩	٠,٦٠	٠,٩٩	
٢٠١٤	١٣٩٥٦٢٢	٤٨٩٥٠٥	٢٦٠٦١٠٤٣٨	٠,٥٣	٠,١٨	
٢٠١٥	١٦١٨٦١٠	٣٩٦٤٠٠	١٩٢٤٠٤٠٠٠	٠,٨٤	٠,٢٠	
٢٠١٦	٣٢٢٩٥١٠	٦٣٢٣٨٠	١٩٦٥٣٦٣٥١	١,٦٤	١,٢٤	
٢٠١٧	٢٧٦٩٢٥٧	١٧٦٤٥٠٧	٢٢٥٧٢٢٤٠٠	١,٢٢	٠,٧٨	
٢٠١٨	٣٤٢٥١٠٠	٢٢٦١١٠٠	٢٥٤٨٧٠١٠٠	١,٣٤	٠,٨٨	
٢٠١٩	٢٣٨٩٠٠٠	١٦٢٥٥٠٠	٢٦٢٩١٧٢٠٠	٠,٩٠	٠,٦١	

المصدر:

- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية.
- وزارة التخطيط، قسم الحسابات القومية.
- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية.
- العامود ٤، ٥، من إعداد الباحثان.
- (*) تم احتساب ٣:١، و٣:٢، كنسبة مئوية مضروبة بـ ١٠٠*
- بيانات سنة ٢٠١٩ أرقام فعلية أولية قابلة للتعديل.



الشكل (٤)

يوضح نسبة اسهام الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة من الناتج المحلي

الإجمالي (GDP) للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)

المصدر: من إعداد الباحثان استنادا الى بيانات جدول رقم (٤)

يوضح جدول (٤) أن نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة من الناتج المحلي الإجمالي متذبذبة بين الانخفاض والارتفاع، ولكن في السنة (٢٠٠٣) حصل انخفاض كبير بنسبة (٠,٠٩٪) نتيجة الظروف السياسية التي مر بها العراق في تلك السنة والسنوات

التي تلتها اخذت في الارتفاع تدريجيا حتى وصلت سنة (٢٠١٦) تشكل أعلى نسبة هي (١,٦٤٪) للضرائب المباشرة و(١,٢٤٪) للضرائب غير المباشرة.

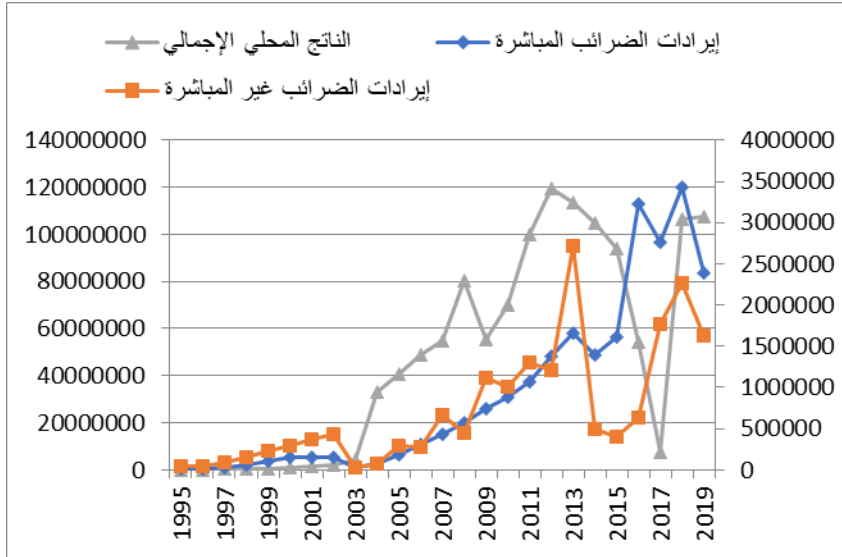
الجدول (٥)

نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في مجمل الإيرادات العامة للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)

السنوات	الضرائب المباشرة (١) (مليون دينار)	الضرائب غير المباشرة (٢) (مليون دينار)	اجمالي الايادات العامة (٣) (مليون دينار)	نسبة(*) ٣ : ١	نسبة(*) ٣ : ٢
١٩٩٥	١٢١٩٧	٤٠٤٢٣	١٠٦٩٨٦	١١,٤٠	٣٧,٨
١٩٩٦	١٦٦٤٥	٤٥١٦٠	١٧٨٠١٣	٩,٣٥	٢٥,٣
١٩٩٧	٣٢٥٤٨	٩٢٦٢١	٤١٠٥٣٧	٧,٩	٢٢,٥
١٩٩٨	٥٥٦٤٠	١٤٧٣٩٨	٥٢٠٤٣٠	١٠,٧	٢٨,٣
١٩٩٩	١٠٢٩٧٥	٢٢٤٩٥١	٧١٩٠٦٥	١٤,٣	٣١,٣
٢٠٠٠	١٥٢٢٨٢	٢٩٠٩٥٧	١١٣٣٠٣٤	١٣,٤	٢٥,٧
٢٠٠١	١٥٨٥٣١	٣٧٦١٦٦	١٢٨٩٢٤٦	١٢,٣	٢٩,٢
٢٠٠٢	١٥٥٧٣٧	٤٢٩٥٣٤	١٩٧١١٢٥	٧,٩	٢١,٨
٢٠٠٣	٢٨٤٤٧	٢٧٢٤٦	٤٠٩٦٥٠٠	٠,٧	٠,٧
٢٠٠٤	٧٣٦١٣	٨١٣١٤	٣٢٩٨٢٧٣٩	٠,٢	٠,٢٥
٢٠٠٥	١٧٦٨٤٤	٢٩٠٧٩٤	٤٠٥٠٢٨٩٠	٠,٤٤	٠,٧٢
٢٠٠٦	٣٠٦٨٧٢	٢٨٢٧٧٩	٤٩٠٥٥٥٤٥	٠,٦٣	٠,٥٨
٢٠٠٧	٤٣٨٩٣١	٦٦٢٥٦٦	٥٤٥٩٩٤٥١	٠,٨٠	١,٢١
٢٠٠٨	٥٧٩٠٧٨	٤٤٤٦٧٢	٨٠٢٥٢١٨٢	٠,٧٢	٠,٥٥
٢٠٠٩	٧٣٩٠٠٠	١١١٩٤٧٥	٥٥٢٠٩٣٥٣	١,٣٣	٢,٠٣
٢٠١٠	٨٨٠٢٦٢	١٠٠٢٨١٨	٧٠١٧٨٢٢٣	١,٢٥	١,٤٣
٢٠١١	١٠٧٢٧٥٥	١٢٩٩٣٩٩	٩٩٩٩٨٧٧٦	١,٠٧	١,٣٠
٢٠١٢	١٣٨١٣٠٥	١٢٠١٨٨١	١١٩٤٦٦٤٠٣	١,١٦	١,٠٠
٢٠١٣	١٦٥٢٧٦١	٢٧٢١٩٩٥	١١٣٧٦٧٣٩٥	١,٤٥	٢,٤٠
٢٠١٤	١٣٩٥٦٢٢	٤٨٩٥٠٥	١٠٤٨٥٨٠٨٢	١,٣٣	٠,٤٦
٢٠١٥	١٦١٨٦١٠	٣٩٦٤٠٠	٩٤٠٤٧٠٧٥	١,٧٢	٠,٤٢
٢٠١٦	٣٢٢٩٥١٠	٦٣٢٣٨٠	٥٤٤٠٩٣٦٩	٥,٩٣	١,١٦
٢٠١٧	٢٧٦٩٢٥٧	١٧٦٤٥٠٧	٧٧٣٥٩٠٠	٣,٥٨	٢,٢٨
٢٠١٨	٣٤٢٥١٠٠	٢٢٦١١٠٠	١٠٦٥٦٩٨٠٠	٣,٢١	٢,١٢
٢٠١٩	٢٣٨٩٠٠٠	١٦٢٥٥٠٠	١٠٧٥٦٧٠٠٠	٢,٢٢	١,٠١

المصدر:

- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية.
- وزارة التخطيط، قسم الحسابات القومية.
- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية.
- العامود ٤، ٥، من إعداد الباحثان.
- (*) تم احتساب ٣:١، و٣:٢، كنسبة مئوية مضروبة بـ ١٠٠*
- بيانات سنة ٢٠١٩ أرقام فعلية أولية قابلة للتعديل.

**الشكل (٥)**

يوضح نسبة إسهام الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة في إجمالي الإيرادات

العامة للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى بيانات جدول رقم (٥)

يوضح الجدول (٥) نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة في مجمل الإيرادات العامة للدولة الذي يؤثر نسباً مختلفة، وأن الضرائب غير المباشرة كان إسهامها في الإيرادات الضريبية أعلى من نسبة الضرائب المباشرة خلال المدة (١٩٩٥ إلى ٢٠٠٢)“

وذلك لأنها تمثل فترة الحصار الاقتصادي على العراق من حيث محدودية ضرائبها المباشرة، وانخفاض قيمتها وإلغاء ضريبة الدخل آنذاك بحيث أدى الى انخفاض حصيلة إيراداتها الضريبية المباشرة، مما أدى الى انخفاض نسبتها من الإيرادات العامة، ولكن خلال المدة المذكورة كانت نسبة الضرائب بنوعيتها الى الإيرادات العامة تشكل نسبة لا بأس بها قياساً بانخفاضها الشديد خلال المدة (٢٠٠٣-٢٠١٩) إذ كانت لا تشكل الا نسباً بسيطة جداً لا تكاد تذكر في الإيرادات العامة، وذلك لاعتماد الموازنة على الإيرادات النفطية، ولم يحصل أي تغير في النظام الضريبي، ولا في الاسعار الضريبية بل تم التركيز على الإيرادات النفطية لتغذية الإيرادات العامة.

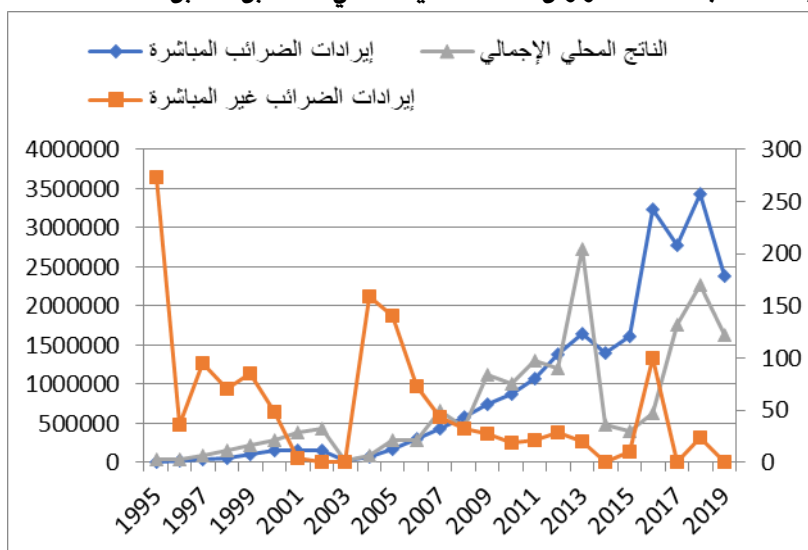
الجدول (٦)

نسبة التغير في الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)

السنوات	إيرادات الضرائب المباشرة (مليون دينار)	نسبة نموها %	إيرادات الضرائب غير المباشرة (مليون دينار)	نسبة نموها %
١٩٩٥	١٢١٩٧	٢٧٢,٧٨	٤٠٤٢٣	٥٦٧,١٠
١٩٩٦	١٦٦٤٥	٣٦,٤٦	٤٥١٦٠	١١,٧٢
١٩٩٧	٣٢٥٤٨	٩٥,٥٤	٩٢٦٢١	١٠٥,١٠
١٩٩٨	٥٥٦٤٠	٧٠,٩٤	١٤٧٣٩٨	٥٩,١٤
١٩٩٩	١٠٢٩٧٥	٨٥,٠٧	٢٢٤٩٥١	٥٢,٦١
٢٠٠٠	١٥٢٢٨٢	٤٧,٨٨	٢٩٠٩٥٧	٢٩,٣٤
٢٠٠١	١٥٨٥٣١	٤,١٠	٣٧٦١٦٦	٢٩,٢٩
٢٠٠٢	١٥٥٧٣٧	-١,٧٦	٤٢٩٥٣٤	١٤,١٩
٢٠٠٣	٢٨٤٤٧	-٨١,٧٣	٢٧٢٤٦	-٩٣,٦٥
٢٠٠٤	٧٣٦١٣	١٥٨,٧٧	٨١٣١٤	١٩٨,٤٤
٢٠٠٥	١٧٦٨٤٤	١٤٠,٢٣	٢٩٠٧٩٤	٢٥٧,٦٢
٢٠٠٦	٣٠٦٨٧٢	٧٣,٥٣	٢٨٢٧٧٩	-٢,٧٦
٢٠٠٧	٤٣٨٩٣١	٤٣,٠٣	٦٦٢٥٦٦	١٣٤,٣١
٢٠٠٨	٥٧٩٠٧٨	٣١,٩٣	٤٤٤٦٧٢	-٣٢,٨٩
٢٠٠٩	٧٣٩٠٠٠	٢٧,٦٢	١١١٩٤٧٥	١٥١,٧٥
٢٠١٠	٨٨٠٢٦٢	١٩,١٢	١٠٠٢٨١٨	-١٠,٤٢
٢٠١١	١٠٧٢٧٥٥	٢١,٨٧	١٢٩٩٣٩٩	٢٩,٥٧
٢٠١٢	١٣٨١٣٠٥	٢٨,٧٦	١٢٠١٨٨١	-٧,٥٠
٢٠١٣	١٦٥٢٧٦١	١٩,٦٥	٢٧٢١٩٩٥	١٢٦,٤٨
٢٠١٤	١٣٩٥٦٢٢	-١٠,٥٦	٤٨٩٥٠٥	-٨٢,٠٢
٢٠١٥	١٦١٨٦١٠	١٠,٩٧	٣٩٦٤٠٠	-١٩,٠٢
٢٠١٦	٣٢٢٩٥١٠	٩٩,٥٢	٦٣٢٣٨٠	٥٩,٥٣
٢٠١٧	٢٧٦٩٢٥٧	-١٤,٢٥	١٧٦٤٥٠٧	١٧٩,٠٣
٢٠١٨	٣٤٢٥١٠٠	٢٣,٦٨	٢٢٦١١٠٠	٢٨,١٤
٢٠١٩	٢٣٨٩٠٠٠	-٣٠,٢٥	١٦٢٥٥٠٠	-٢٨,١١

المصدر:

- وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة. وزارة التخطيط، قسم الحسابات القومية.
- وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية.
- العاود ٢، ٤، من إعداد الباحثان.
- طريقة احتساب معادلة النمو وفق المعادلة الآتية: الحالي - السابق/السابق * ١٠٠



الشكل (٦)

يوضح نسبة نمو إيرادات الضرائب المباشرة وإيرادات الضرائب غير المباشرة
للمدة (١٩٩٥-٢٠١٩)

المصدر: من إعداد الباحثان استناداً إلى بيانات جدول رقم (٦)

يوضح الجدول (٦) معدلات نمو كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة خلال المدة (١٩٩٥ - ٢٠١٩)، إذ يُؤشّر تذبذباً عالياً في معدلات نمو الضرائب بين سنة وأخرى بمعدل نمو موجب ومعدل نمو سالب في سنة (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) إذ انخفضت المعدلات الضريبية فأصبحت بمعدل نمو سالب عن السنوات التي سبقتها وذلك في مدة التغيرات السياسية التي حصلت في العراق خلال المدة المذكورة آنفاً مما أثر في الحصيلة

الضريبية، واخذت السنوات التي بعدها في النمو، وابتعدت عن الانخفاض سنة (٢٠١٤) بسبب ظروف سياسية أيضا نتيجة الهجمات التي تعرضت لها معظم الاراضي العراقية من قبل داعش.

اما الضرائب غير المباشرة فكانت أكثر تذبذباً في الارتفاع والانخفاض وبنمو سالباً وموجبا عن الضرائب المباشرة، فكانت أكثر انخفاضاً سنة (٢٠١٤) حيث أصبح الانخفاض نسبة (-٥٥٦,٠٧٪) عن السنة التي سبقتها، وكذلك الحال في سنة (٢٠٠٣) انخفضت بمقدار (-١٠٠٪) عن السنة التي سبقتها، بسبب ظروف سياسية وأمنية مر بها العراق في كلتا السنتين.

استراتيجيات الإصلاح الضريبي في العراق

استراتيجية الإصلاح الضريبي في العراق كما هو الحال في معظم الدول النامية تقوم على مجموعة رئيسية من المبادئ ومنها [15][14][13]:

- ١- إعادة النظر في الهيكل الضريبي ومحاولة توسيع قاعدة الضرائب المباشرة بحيث تشمل كافة العاملين في القطاعين العام والخاص بما يحقق العدالة الضريبية في العراق من خلال التركيز على ضريبة الدخل على العاملين في القطاع العام، وملاحقة المتهربين منهم بدفع ضريبة الدخل والزامهم بها قانوناً.
- ٢- توجيه الضرائب نحو خدمة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تتناسب مع أهداف السياسة الاقتصادية.
- ٣- مراعاة المقدرة التكلفة للمكلفين بدفع الضريبة وتحديد الحد الأدنى المعفى من الضريبة، وأن تكون الإعفاءات والاسعار الضريبية مرنة مع التغيرات الاقتصادية ومستويات أسعار السلع والخدمات في الاقتصاد العراقي.
- ٤- وضع القوانين والتشريعات الصارمة ضد الغش والتهرب الضريبيين، وعدم ابداء أية مرونة قانونية تسهل على المكلف الإفلات منهما.

- ٥- وضع الوسائل والأدوات اللازمة ونظام المعلومات الواضح والدقيق لكافة المكلفين بدفع الضريبة والتحديث السنوي لهذا النظام ومكافحة التهرب الضريبي " ليساعد الإدارة الضريبية على تحقيق العدالة في فرض الضريبة ودفعها.
- ٦- التأهيل والتدريب المستمر لكافة مستويات الإدارة الضريبية.
- ٧- إعداد محاولة جادة في اختيار الإدارة الضريبية النزيهة والكفؤة، وتهيئة الكوادر العلمية المتخصصة في هذا المجال ورفع قدرتها على التكيف والتغير والتصحيح بسرعة، لاسيما ان الإدارة الضريبية يقع على عاتقها تحديد الوعاء الضريبي وتنفيذ القانون الضريبي وتقدير الاسعار الضريبية وطريقة وكيفية جبايتها ووقت تحصيلها، وان لكل مرحلة وعمل تؤديه الإدارة دور حاسم ومهم، وتسعى الإدارة الضريبية إلى رفع مستوى التزام الأفراد او المكلفين بدفع الضريبة وتقييم الضريبة ومراجعتها ومراقبتها.
- ٨- تحديد سقف زمني للإعفاءات الضريبية على المشروعات الصغيرة والمتوسطة، لاسيما أن الاقتصاد العراقي يعتمد على هذا النوع من المشروعات وإن الاعفاءات لا تتجاوز ثلاثة سنوات وبعد ذلك تبدأ الادارة الضريبية بتحديد الضريبة على هذه المشروعات وكيفية وموعد تحصيلها وتلزم المكلفين بدفعها بطريقة قانونية تمنعهم من التهرب منها.
- ٩- تهيئة إدارة رقابية قوية وصارمة، وليس الاعتماد على الادارة الضريبية فحسب، حيث ان الإدارة الرقابية يكون لها الدور الفعال في عملية التقييم والتحصيل والوقوف ضد الفساد والرشوة بين المكلفين والادارة الضريبية.
- ١٠- إلغاء الضرائب على الاوعية الضريبية التي تتعلق بالإنتاج والتوزيع والاستهلاك والاستعاضة عنها بضريبة القيمة المضافة التي تمثل بديلاً فعالاً عن تعدد الاوعية الضريبية، فاقتمادات العالم المتقدم والنامي تعتمد على ضريبة القيمة المضافة، لنجاحها وفعاليتها في الإيرادات الضريبية.
- ١١- وضع مصادر تمويل أخرى لموازنة العراق العامة تمثل لديها بديلاً فعالاً يساعد في الإيرادات الضريبية في حال حصول تباطؤ في تحصيل الضريبة او تخفيض بسيط

أو جزئي في الإيرادات الضريبية، مثال ذلك النشاط الاقتصادي للقطاعات الاقتصادية والإيرادات النفطية، شريطة ألا تزيد نسبته في الموازنة بشكل كبير بحيث يتباطأ عمل وفعالية النظام الضريبي.

١٢- استحداث ضريبة البيئة (الخضراء) لتحقيق لها هدفين، أولهما: زيادة الإيرادات الضريبية لكون حصيلتها وفيرة، والهدف الآخر الحد من التلوث الناتج من عمليات الإنتاج والاستهلاك والتوزيع وحماية البيئة وجعلها بيئة نظيفة.

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات

١- تباين كبير خلال مدة الدراسة في نسبة الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ولكن خلال الفترة (١٩٩٥-٢٠٠٢) كانت الضرائب غير المباشرة تشكل الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية (٧٠-٧٥٪)، في حين كانت المدة (٢٠٠٣-٢٠١٣) أصبحت الضرائب المباشرة أعلى نسبة من الضرائب غير المباشرة في الإيرادات الضريبية وهذا بسبب التغيرات السياسية والاقتصادية التي حصلت في العراق خلال المدتين المختلفتين.

٢- نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة كانت متذبذبة خلال سنوات العينة في الارتفاع والانخفاض، وكانت سنة (٢٠٠٣) أكثر انخفاضاً حيث شكلت (٠,٠٩٪) من الناتج المحلي الإجمالي نتيجة الظروف السياسية التي مر بها العراق وأخذت بالارتفاع تدريجياً بحيث وصلت أعلى نسبة سنة (٢٠١٦) فكانت (١,٦٤٪) للضرائب المباشرة، و(١,٢٤٪) للضرائب غير المباشرة.

٣- تشكل الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة نسبة منخفضة جداً في الإيرادات العامة، لاسيماً خلال الفترة (٢٠١٣-٢٠١٩)، وذلك لاعتماد الموازنة العامة على الإيرادات النفطية، فلم تحظ الإيرادات الضريبية والنظام الضريبي بأية أهمية تذكر.

ثانياً: المقترحات

بإمكان الدراسة اقتراح مجموعة من التوصيات يراها الباحث علاجاً فعالاً للإيرادات الضريبية وللنظام الضريبي في العراق، وكالاتي:

١- التأكيد على ضريبة الشركات ومحاولة رفع الأسعار الضريبية على الشركات التي تحقق أرباحاً مرتفعة، وإن تكون تصاعدية، ولاسيما على إنتاج الشركات للسلع الكمالية وشبه الكمالية.

٢- اعتماد مبدأ أساسي عند وضع السياسة الضريبية من حيث كونها جزءاً من السياسة المالية والاقتصادية، وليست سياسة منفصلة عنها او بعيدة عن الواقع الاقتصادي العراقي.

٣- محاولة التغير والتعديل في الهيكل الضريبي من خلال خلق ضرائب جديدة مثل ضريبة القيمة المضافة وضريبة التلوث او الضريبة الخضراء التي تمثل حصيله وفيرة جدا من الإيرادات الضريبية في ظل ظروف العراق الاقتصادية الراهنة.

٤- إعادة تفعيل الضريبة الجمركية، لان الاقتصاد العراقي يعتمد بشكل رئيس على الإيرادات لكافة السلع والخدمات وإلغاء ضريبة المادة في اعمار العراق.

٥- الغاء او فرض نسب منخفضة للضرائب على المحاصيل الزراعية لتشجيع الزراعة في العراق والاعتماد على الاكتفاء الذاتي للمحاصيل الزراعية.

٦- التأكيد على فتح دائرة رقابة خاصة بالمتهربين من الضريبة، وكيفية التعامل معهم بشفاافية عالية وبقوانين صارمة.

٧- إعادة العمل بضريبة العرصات، وخاصة على الأراضي الزراعية غير المستغلة زراعياً، ولو عدم اعتماد الدولة على ارقام الإيرادات الضريبية فحسب، بل الاهتمام بما تحققه من اهداف اقتصادية واجتماعية بوصفها إيرادات موجهة للنفقات العامة ومعوّضه عن الإيرادات النفطية، بُغْيَةً لتقليل اعتماد الموازنة على الإيرادات النفطية.

٨- اعتماد مفاهيم واضحة عند الدولة من حيث وصف الضريبة لأفراد المجتمع بأنها تحقق العدالة الاجتماعية، بحيث يؤدونها للدولة عن رضا وقناعة وليس بالإكراه.

٩- خلق الثقة المتبادلة بين الافراد والإدارة الضريبية من خلال التوعية والنشرات التي توضح وتبين مدى أهمية الضرائب ومدى مشاركة أفراد المجتمع مع الدولة من خلال الضرائب.

١٠- معظم الباحثين يدرسون الواقع الضريبي في العراق بشكله النظري من دون تحديد الواقع الحقيقي وواقع المشكلة وأسبابها ووضع الحلول المناسبة لها.

١١- تعديل التشريعات الضريبية التي تستطيع من خلالها الدولة تعظيم جانب الإيرادات الضريبية المباشرة باعتبارها الجانب المهم ضمن مفاهيم الإيرادات الضريبية والمالية العامة بما يحقق العوائد الضريبية المثلى التي تهدف لها الدولة ضمن المعايير الدولية.

المصادر والهوامش

- [1] وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي.
- [2] (التقرير العالمي للفساد ٢٠١١، ص ١)
- [3] كوتاري للي (٢٠١١)، تعبئة الإيرادات في البلدان النامية، إدارة شؤون المالية العامة، وثيقة خاصة بصندوق النقد الدولي، ص ٣٥-٤٠.
- [4] عبد الحميد، عفيف (٢٠١٤)، فعالية السياسة الضريبية في تحقيق التنمية المستدامة في إدارة الأعمال، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة فرحان عباس، ص ١٠٤-١٠٨.
- [5] طلحة، الوليد بن، مايو (٢٠١٩)، العدالة الضريبية، صندوق النقد العربي، موجز سياسات، العدد الثالث، ص ٦-٧.
- [6] موج، رود دو، وكين، مايكل، ديسمبر (٢٠١٤)، عودة الى الأسس والمبادئ الضريبية، صندوق النقد الدولي، المجلد ٥١، العدد ٤، ص ٥٠-٥١.
- [7] علوان، حسن عباس (٢٠٠٦)، استراتيجية السياسة الضريبية للإصلاح الاقتصادي الضريبي في العراق، المشكلات، الأسباب، المعالجات، المؤتمر العلمي الضريبي، وزارة المالية، الدائرة القانونية، قسم السياسة الضريبية، ص ١٢.
- [8] محمد، عمرو هشام (٢٠١٦)، اصلاح النظام الضريبي في العراق كمدخل لاستقرار العوائد المالية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد ١٣، عدد ٥٦، ص ٢٤٤-٢٤٥.
- [9] حسين، خليل (٢٠٠٦)، سياسة الإصلاح الضريبي، دار المنهل اللبناني، بيروت-لبنان، ص ٥٠.
- [10] محمد، عمرو هشام (٢٠١٦)، اصلاح النظام الضريبي في العراق كمدخل لاستقرار العوائد المالية، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، مجلد ١٣، عدد ٥٦، ص ٣١٨-٣٢٠.

- [11] حسان، كريم عبيس (٢٠١٦)، الخصخصة وإصلاح النظام الضريبي في العراق، مجلة جامعة بابل، العلوم الصرفة والتطبيقية، المجلد ٢٤، العدد ١، ص ٢٦٥-٢٦٦.
- [12] التوني، د. ناجي (٢٠١٠)، سياسات الإصلاح الضريبي، مجلة جسر التنمية، العدد الثالث عشر، ص ١٥-١٦.
- [13] علوان، حسن عباس (٢٠٠٦)، استراتيجية السياسة الضريبية للإصلاح الاقتصادي الضريبي في العراق، المشكلات، الأسباب، المعالجات، المؤتمر العلمي الضريبي، وزارة المالية، الدائرة القانونية، قسم السياسة الضريبية، ص ٢٥-٢٧.
- [14] رايم، تهامي، توصيات الإصلاح الضريبي في العراق، الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (USAID)، المشروع الاقتصادي الحكومي، ص ١٥-١٧.
- [15] ابراهيم، مروة ضياء وحمدان، خولة حسين (٢٠١٢)، الخصخصة والنظام الضريبي في العراق، مجلة الادارة والاقتصاد، المجلد الثاني، العدد السابع، ص ١٦٧-١٧٠

التقارير:

- _ وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة.
 - _ وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم المعلومات الفنية.
 - _ وزارة التخطيط، قسم الحسابات القومية.
 - _ البنك المركزي، قاعدة البيانات، دار الاحصاء والابحاث.
 - _ صندوق النقد الدولي، قاعدة البيانات.
 - _ استبيان التقرير الاقتصادي العربي.
- http://pdf.usaid.gov/pdf_docs/pnadq061.pdf
- صندوق النقد الدولي (i.m.f.@uidliners.op.p2).
- وزارة المالية الهيئة العامة للضرائب. www.mof.gov.iq